**جانب مدير عام وزارة الصناعة**

**الموضوع**: الاخبار الاقتصادية الواردة في الصحف والوكالات المحلية والاجنبية لغاية 3/7/2019.

**هذا ما قد يؤدّي إليه إستمرار انخفاض إحتياطي مصرف لبنان**

بدأت تُطرح علامات استفهام حول خطورة التراجع في احتياطات مصرف لبنان في الآونة الأخيرة. ورغم انّ حجم الاحتياطي لا يزال كبيراً، الّا انّ الحاجة الى وقف النزف في وقت مبكر تبدو حيوية لتفادي الأسوأ.

أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنّ البنك المركزي لديه القدرة على تغطية استحقاقات الدولة بالعملات الأجنبية للعامين 2019 و 2020، ولا حاجة حالياً للقيام بإصدارات جديدة. مما يؤكد انّ لبنان لن يتخلّف عن سداد ديونه ولن يكون هناك حاجة لإعادة هيكلتها.

لكنّ قدرة مصرف لبنان واستعداده لتلبية احتياجات الدولة الآخذة في الارتفاع في مقابل تفاقم عجزها المالي، لن تكون مجانية ومن دون عوارض جانبية. فاحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية آخذ بالتراجع منذ نيسان 2018 حيث بلغ في كانون الثاني 2018 حوالى 43,821 مليار دولار وانخفض في كانون الاول الى 40,115 مليار دولار. اي انه تراجع في العام 2018 حوالى 3,706 مليارات دولار. (وفقاً لأرقام مصرف لبنان).

وقد وصل احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في اواخر آذار 2019 الى 39,012 مليار دولار. ورغم انه ما يزال رقماً كبيراً، إلّا انه تراجع اكثر من مليار دولار في الاشهر الثلاثة الاولى من 2019. وكان احتياطي مصرف لبنان قد تراجع في أيار الماضي بعد أن سدّد المركزي استحقاقات سندات يوروبوند بقيمة 650 مليون دولار، في حين تستحق في تشرين الثاني 2019 سندات يوروبوند بقيمة مليار و250 مليون دولار، وبقيمة 2,5 مليار دولار في العام 2020.

بالاضافة الى ذلك، بلغ مجموع الاحتياطي الخارجي لمصرف لبنان، بما فيه الذهب، 50,918 مليار دولار (حتى نهاية آذار 2019)، لكنّ المركزي يلبّي في المقابل المطلوبات الأجنبية للبنوك والمقدّرة بحوالى 60 مليار دولار، رغم انّ جزءاً كبيراً منها لديه آجال استحقاق طويلة.

في النتيجة، انّ إجمالي احتياطات مصرف لبنان تخوّله تلبية استحقاقات الدولة في حال لم تستطع الاخيرة إصدار سندات جديدة. لكنّ هذا العبء الذي يتحمّله مصرف لبنان عن الدولة، منفرداً هذه المرّة، بعدما جنّب المصارف أيّ التزام للمساهمة في خفض كلفة خدمة الدين العام، سيكبّده في المقابل أضراراً عدّة، أوّلها استمرار انخفاض احتياطه من العملات الاجنبية والذي قد يؤدّي إلى تآكل الثقة في النظام المالي وفقاً لِما ذكرته وكالة «فيتش» في تقريرها الاخير، والى خفض تصنيف لبنان مع ارتفاع حصّة البنك المركزي من الدين العام.

في هذا الاطار، قال الخبير الاقتصادي مروان مخايل انّ خروج الأموال من البلد هو من دون شكّ مؤشّر على تآكل الثقة في البلد، لكنه لفت لـ«الجمهورية» الى انّ احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية بدأ في الارتفاع الى المستويات الحالية بعد العامين 2009 - 2010 عندما بدأ ميزان المدفوعات يسجّل فوائض كبيرة، مشيراً الى انّ الاحتياطي قبل تلك الفترة كان في حدود 20 الى 22 مليار دولار فقط،"وكان النظام المالي فعّالا".

وشدد مخايل على انّ احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية ما زال كبيراً، رغم تراجعه، وذلك مقارنة مع دول اخرى مثل مصر على سبيل المثال، التي تتمتّع باقتصاد ضخم، ويبلغ احتياطها من العملات الاجنبية حوالى 40 مليار دولار فقط. وفيما اكد انّ احتياطي مصرف لبنان ما زال كافياً لترسيخ الثقة بالنظام المالي، قال انّ الثقة مفقودة بالحكومة وقدرتها على حلّ مشكلة تنامي الدين العام، «ولهذا السبب تُعتبر الموازنة التي تتم مناقشتها حالياً، ركناً أساسياً لاسترجاع ثقة المستثمرين في البلد». ورأى «أنه في حال توصّلنا مع نهاية العام الى نسبة عجز بحدود 8,5 في المئة، فإنّ تلك الخطوة الايجابية هي التي ستؤمّن لنا أموال «سيدر»، التي بدورها ستساهم في عودة الثقة للمستثمرين وبالتالي دعم النمو الاقتصادي».

وقال مخايل انّ التصريحات التي أدلى بها في الفترة الماضية بعض السياسيين حول المهل والاشهر القليلة التي يملكها لبنان قبل الانهيار، أدّت الى زرع الخوف وزعزعة الثقة في البلاد وفي النظام المالي، علماً انها مغلوطة وغير دقيقة وقد ظهر ذلك جليّاً.

وردّاً على سؤال، أكد انّ استمرار تراجع احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية ليس سلبياً على المدى القصير او المتوسط، لكنه قد يتحوّل في حال استمراره على المدى البعيد، الى مؤشر سلبيّ حتماً، «لأنه لا يمكن الاستمرار في ظل العجوزات المسجّلة في ميزان المدفوعات منذ حوالى 7 سنوات، حيث انّ حجم خروج الاموال من البلد هو اكبر من حجم الاموال الواردة، وبالتالي لا يمكن الاستمرار على هذا النحو على المدى البعيد».

من جهته، قال الخبير الاقتصادي د. مازن سويد انه عند تسجيل ميزان المدفوعات فائضاً، يكون احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية مرتفعاً، ومع تسجيل ميزان المدفوعات عجزاً تكون الاحتياطات متراجعة. وأوضح لـ«الجمهورية» انّ العجز في ميزان المدفوعات يغطّيه مصرف لبنان. وطالما انّ هذا العجز مستمرّ، فإن احتياطي مصرف لبنان سيستمرّ في التراجع.

وبالنسبة للتداعيات، أشار سويد الى انّ استمرار تراجع احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية، سيؤدي الى عدم قدرة البنك المركزي في المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة من خلال تدخله في السوق وضَخّ الاموال. وفيما لفت الى انّ حجم احتياطي مصرف لبنان ما زال كبيراً، شدّد على انّ عدم معالجة المشكلة في بداياتها لا يعني انها لن تتفاقم.

واعتبر سويد انّ إقرار موازنة 2019 بسرعة في مجلس النواب، هو الحدّ الأدنى المطلوب اليوم، لأنّ السياسة النقدية لم تعد قادرة وحدها على حمل وزر الاقتصاد كلّه. لافتاً الى انّ أي نسبة عجز في الموازنة تفوق 8 في المئة، ستكون مؤشراً سيّئاً جداً.

وختم: في حال لم يكن هناك أي إصلاح مالي جذري وجدّية في التعاطي مع الوضع الاقتصادي، فإنّ تصنيف لبنان متّجه نحو التخفيض حتماً.

**هل تُخفّض "موديز" تصنيف لبنان الإئتماني؟**

أتى تقرير «موديز» كالصاعقة على الطبقة السياسية خصوصاً مع المجهود الهائل الذي تُحاول القوى السياسية القيام به للجم العجز في موازنة العام 2019. إلّا أن ما غاب عن بالها، هو أن لبنان يحصد ما زرعه خلال أكثر من عقدين.

في غضون 14 سنة، إستطاع لبنان تسجيل أرقام قياسية في فراغ السلطة التنفيذية وخصوصاً على صعيد مجلس الوزراء، فقد بلغت فترة تصريف الأعمال أربع سنوات وتسعة أشهر. ولا يُخفى على أحد أنّ حكومات تصريف الأعمال لا تجتمع، ما يعني أن لا قرارات إقتصادية ولا مالية ولا إدارية. بمعنى أخر الإجراءات التي كان من الواجب على الحكومات أخذها لتوجيه النشاط الإقتصادي بهدف تعظيمه عملاً بنظرية «كينز»، لم تُبصر النور. حتى حين كانت هناك حكومات أصيلة، كانت الصراعات الحزبية والمذهبية تأخذ الطابع الوجودي ليتمّ تعطيل عمل الحكومة وبالتالي قراراتها الإقتصادية والمالية.

كل هذا يعني أن لا خطط إقتصادية ولا إصلاحات مالية أو إدارية، ويأتي الفساد والمحاصصة الطائفية ليزيد من الإنفاق العام ومعه العجز في الموازنة والدين العام. والأصعب أنه في خلال أعوام المجد (2007 إلى 2010) بدل أن توجّه الحكومة المُستثمرين إلى القطاعات الإنتاجية الأوّلية والثانوية، قام القطاع الخاص بالبحث عن الربحية السريعة الموجودة في قطاع الخدمات المعروف عنه أنه ذو قيمة مضافة مُتدنّية في الإقتصاد.

اليوم وصلنا إلى ما نحن عليه، لكن هامش التحرّك لدى السلطة السياسية التي قرّرت أخذ زمام الأمور، أصبح ضيقاً وبالتالي هناك العديد من الخطوات التي تنتظرها الأسواق من الحكومة ومن المجلس النيابي.

الفترة التي واكبت مناقشة الموازنة تمّ فيها إرتكاب أخطاء «جسيمة» بحسب الأسواق المالية. فصندوق النقد الدولي الذي كان ينتظر رفع الضرائب والرسوم بالتوازي مع خفض الإنفاق ومحاربة الفساد والهدر، تفاجأ بغياب الضرائب والرسوم مع لجم خجول جداً للإنفاق وغياب شبه كلّي لإجراءات مكافحة الفساد والهدر. الجدير ذكره أنّ رسم الـ 2% على الإستيراد أصبح مُستبعداً مع الفيتو الموضوع عليه من أكثر من كتلة نيابية وازنة. وبالتالي بإستثناء رفع الضريبة على فوائد الحسابات المصرفية، أصبحت الموازنة من دون أيّ إجراءات ضريبية.

أمّا البنك الدوّلي فلم يتردّد لحظة عن لفت نظر السلطة للمخاطر التي تعصف بلبنان نتيجة تخلّيها وضع السياسة الإقتصادية والإعتماد على السياسية النقدية لتمويل حاجات الدّولة من الأموال. وهو الذي قال أكثر من مرّة أنّ المصرف المركزي أنقذ لبنان في أحلك الظروف لكن على الحكومة العمل على تحفيز الإقتصاد.

مؤتمر سيدر ، له حسنة أساسية وهي القيام بإصلاحات بالشراكة مع القطاع الخاص. هذا الربط بين الإصلاحات والقطاع الخاص ليس وليد الصدفة، بل هو نتاج خبرات عشرات الدول وآلاف الخبراء الإقتصاديين. الإصلاح يعني محاربة الفساد، تقليل الهدر، وخفض كلفة الإنتاج. أمّا القطاع الخاص فيعني الإستثمارات بالإضافة إلى إستخدام أفضل الوسائل في النشاط الإقتصادي.

وكالات التصنيف الإئتماني لها دور مُختلف عن باقي المؤسسات الدولية. فهدفها الأساسي والوحيد إعطاء صورة واضحة عن إقتصاد البلد وماليته العامة ونقاط القوة والضعف فيه. وبما أنّ الموازنة هي المُستند القانوني الأول الذي يُجسّد السياسات الإقتصادية، المالية، الضريبية، البيئية والإجتماعية للحكومات، من الطبيعي أن تتكاثر التقارير الصادرة عن وكالات التصنيف الإئتماني. وإذا كان مُحتوى دراسات هذه الوكالات لا غبار عليه من ناحية الدّقة العلمية، إلّا أنه من المُمكن أن تكون العبارات المُستخدمة لا تحمل الكثير من الموضوعية ويُمكن إثارة الجدل حولها. التقارير النابعة من وكالات التصنيف الإئتماني ومكاتب الدراسات حذّرت أكثر من مرّة من الوضع المالي والإقتصادي في لبنان، وبإعتقادنا هذه التحذيرات كانت تهدف قبل كل شيء إلى تصويب عمل الحكومة.

على كلٍ تقرير موديز الذي ظهر الأسبوع الماضي، يحمل في طياته ثلاث رسائل واضحة إلى السلطة السياسية في لبنان:

أولاً - الإجراءات المُتخذة في الموازنة هي إجراءات غير كافية خصوصاً في ما يخص مكافحة الفساد والهدر، أضف إلى ذلك غياب أيّ تحفيز للنمو الإقتصادي وغياب خفض هيكلي للعجز في الموازنة. ما يعني أنّ العجز المُتوقّع لن يكون 7.59% بل أعلى من ذلك؛

ثانياً - ضعف النمو الإقتصادي مع خفض الإنفاق الجاري (خفض غير مُستدام!) يجعل من التدفقات المالية عنصراً أساسيّاً في تمويل عجز الموازنة وإستحقاقات الدين العام وشراء البضائع بالعملات الصعبة. وبما أنّ نمو هذه التدفّقات تراجع، لذا ستزيد الضغوطات على مالية الدولة أكثر؛

ثالثاً - إنطلاقاً من النقطتين السابقتين، قامت موديز بحساب إحتمال «إعادة جدولة الدين العام» ووجدت أنّ هذا الإحتمال إرتفع مع المعطيات الجديدة.

هذه النقاط الثلاث، هي إنتقاد واضح للأداء في تحضير الموازنة ولكن أيضاً لغياب الشق الإقتصادي. وبالتالي تُشكّل رسالة إلى السلطة السياسية وليس للأسواق المالية التي لم تتفاعل مع هذا التقرير وبالتحديد سوق سندات الخزينة اللبنانية بالدولار الأميركي (يوروبوندز) الذي يعرف جيداً قراءة تقارير وكالات التصنيف الإئتماني.

هل تُخفّض موديز تصنيف لبنان الإئتماني؟

هناك سيناريوهان مُحتملان: الأول وهو الأكثر إحتمالاً وينصّ على خفض الرؤية المُستقبلية للبنان من مُستقرّ إلى سلبي ليُصبح تصنيف لبنان الإئتماني «Caa1 مع نظرة مُستقبلية سلبية». والثاني وهو أقلّ إحتمالاً وينص على تخفيض تصنيف لبنان إلى «Caa2 مع نظرة مُستقبلية مُستقرّة».

السيناريو الأول هو الأكثر إحتمالاً نظراً إلى عدد من المُعطيات الإيجابية وعلى رأسها العجز المُحقّق في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2019 (أقلّ من مليار د.أ بحسب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة)، إحتمال عال لبدء تحرير أموال مؤتمر سيدر (بعد إقرار الموازنة)، التصريح القطري برغبة المسؤولين تنفيذ وعودهم المُعطاة في قمّة بيروت الإقتصادية، تأكيد حاكم مصرف لبنان من أنّ السيولة ستزيد في الأشهر الست المقبلة، قرب موعد بدء التنقيب عن الغاز في البحر اللبناني، والأهم موقع لبنان في الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط.

كل هذه العوامل تدفعنا إلى القول إنّ تصنيف لبنان لن يتبدّل بل إنّ الرؤية المُستقبلية هي التي ستنخفض نظراً إلى الأخطاء التي تُرتكب ومنها قضية الـ 11 ألف مليار ليرة بفائدة 1% والتي قرأتها موديز بشكل سلبي جداً نظراً إلى عدم واقعيتها.

**الولايات المتحدة تدرس فرض رسوم جمركية مشددة على أصناف أوروبية**

أعلنت الولايات المتحدة بدء مشاورات لفرض رسوم جمركية مشددة جديدة على الاتحاد الأوروبي تستهدف بصورة خاصة أصنافا من  الأجبان والويسكي، ردا على ما تعتبره دعما غير منصف من بروكسل لشركات صناعات الطيران.

وتضم هذه القائمة الجديدة حوالى تسعين منتجا" بينها أنواع كثيرة من الأجبان، إضافة إلى أصناف ويسكي إيرلندية وبعض المنتجات الغذائية المشتقة من لحوم الخنزير.

وأوضح مكتب ممثل التجارة الأميركي روبرت لايتهايزر في بيان أن القيمة التجارية الإجمالية لهذه المنتجات تبلغ أربعة مليارات دولار، وستضاف إلى قائمة سابقة أُعلن  عنها في 12 نيسان وقيمتها21 مليار دولار.

وجاء في البيان أن هذا الإجراء يهدف إلى "فرض احترام حقوق الولايات المتحدة في خلافها مع الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء أمام منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم الأوروبي" لقطاع صناعات الطيران.

وتتوجه هذه الانتقادات بصورة خاصة إلى مجموعة إيرباص المنافسة للأميركية بوينغ وسط خلاف يعود إلى 14 عاما، تتبادل فيه الولايات المتحدة وأوروبا الاتهامات أمام  منظمة التجارة العالمية بتقديم مساعدات غير منصفة كل لشركتها.

ويأتي ذلك في وقت تواجه بوينغ أزمة شديدة نتيجة مشكلات تعاني منها طائرتها من  طراز 737 ماكس وتسببت بتحطم طائرتين هما طائرة تابعة لشركة "لايون إير" الإندونيسية في 29 تشرين الأول 2018 (189 قتيلاً) وثانية تابعة للخطوط  الجوية الإثيوبية في 10 آذار (157 قتيلاً).

غير أن أي رسوم جمركية مشددة قد تقرر واشنطن فرضها على خلفية هذا الملف تبقى خاضعة لقرار حكم تعينه منظمة التجارة العالمية.

وصدر هذا الإعلان الجديد عن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد يومين على توصل واشنطن وبكين إلى هدنة في الحرب التجارية الجارية بينهما، بعد لقاء بين ترامب ونظيره الصيني شي جينبينغ على هامش قمة مجموعة العشرين في أوساكا في اليابان.

**الإمارات تفتح 122 نشاطا اقتصاديا للتملك الكامل**

أعلن نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الثلاثاء، عن إتاحة 122 نشاطا اقتصاديا للاستثمار والتملك الكامل للأجانب.

وقال [الشيخ محمد بن راشد](https://www.skynewsarabia.com/keyword-search?keyword=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE+%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D8%A8%D9%86+%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF&contentId=1264452)في تغريدة له على تويتر: "ترأست جلسة لمجلس الوزراء بأبوظبي اعتمدنا خلالها فتح 122 نشاط اقتصادي بالدولة للتملك بنسبة تصل لغاية 100 في المئة للأجانب".

وأضاف أن بين القطاعات التي ستكون مفتوحة بنسبة 100 في المئة للاستثمار الأجنبي، قطاعات مثل الزراعة والصناعات التحويلية والطاقة المتجددة والتجارة الإلكترونية والنقل والفنون والتشييد والترفيه.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء في [الإمارات](https://www.skynewsarabia.com/keyword-search?keyword=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA&contentId=1264452): "ستقوم الحكومات المحلية بتحديد نسبة التملك في كل نشاط حسب ظروفهم".

وأكد الشيخ [محمد بن راشد، أ](https://www.skynewsarabia.com/keyword-search?keyword=%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D8%A8%D9%86+%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF%D8%8C+%D8%A3&contentId=1264452)ن "هدفنا التحفيز والتنشيط والتسهيل، ونريد فتح وتوسيع قطاعات اقتصادية جديدة، ونريد استقطاب مستثمرين جدد، ومواهب جديدة، ودماء جديدة، وترسيخ تنافسية عالمية لاقتصادنا الوطني."

**الباحث الإقتصادي**

**زينب سيف الدين**